

217272 - هل هناك فرق بين الواجب والفرض؟

السؤال

إن المتتبع لهدي النبي صلى الله عليه وسلم لا يرى فرقاً على الإطلاق بين الواجب والفرض، فمن أين أتت هذه التقاسيم إذا، وما تحرير القول فيها؟ بارك الله فيكم وجزاكم خيراً.

الإجابة المفصلة

جمهور الأصوليين - ما عدا الحنفية، ورواية عن الإمام أحمد - على أن الفرض والواجب مترادفان .
والفرض، أو الواجب : هو ما أمر به الشارع على سبيل الإلزام، بحيث يستحق فاعله الثواب، ويستحق تاركه العقاب . وسواء ثبت لزومه بدليل قطعي، أو دليل ظني، فلا فرق بينهما في الحكم، ولا في الثمرة .
وأما الأحناف : فيفرقون بين الفرض والواجب؛ فالفرض عندهم ما ثبت بدليل قطعي، والواجب ما ثبت بدليل ظني .

جاء في اللمع في أصول الفقه للشيرازي (23): " والواجب، والفرض، والمكتوب : واحد؛ وهو ما يعلق العقاب بتركه .

وقال أصحاب أبي حنيفة : الواجب ما ثبت وجوبه بدليل مجتهد فيه، كالوتر والأضحية عندهم . والفرض ما ثبت وجوبه بدليل مقطوع به، كالصلوات الخمس والزكوات المفروضة وما أشبهها . وهذا خطأ؛ لأن طريق الأسماء : الشرع واللغة والاستعمال، وليس في شيء من ذلك فرق بين ما ثبت بدليل مقطوع به، أو بطريق مجتهد فيه." انتهى.

وفي قواطع الأدلة في الأصول (1 / 131): " الفرض والواجب : واحد عندنا .

وزعم أصحاب أبي حنيفة : أن الفرض ما ثبت وجوبه بدليل مقطوع به، والواجب ما ثبت وجوبه بدليل مظنون " انتهى.

وفي الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (1 / 99): " فلا فرق بين الفرض والواجب عند أصحابنا (الشافعية) ... وخص أصحاب أبي حنيفة اسم الفرض بما كان من ذلك مقطوعاً به، واسم الواجب بما كان مظنوناً ... والأشبه (أي : الأرجح) ما ذكره أصحابنا من حيث إن الاختلاف في طريق إثبات الحكم حتى يكون هذا معلوماً وهذا مظنوناً، غير موجب لاختلاف ما ثبت به " انتهى .

وينظر للفائدة : "البحر المحيط في أصول الفقه" للزركشي (1/240-244) .

والخلاف بين الجمهور وأبي حنيفة في هذه المسألة : خلاف لفظي، لا يترتب عليه مسألة علمية؛ لأن الجميع متفقون على أن الفرض والواجب كلاهما يلزم المكلف أن يفعلهما، وأنه إذا تركهما فإنه يعرض نفسه لعقاب الله

تعالى .

فهذا القدر متفق عليه بين جميع العلماء . وهذا هو ما يُحتاج إليه في الأحكام الفقهية .

وينظر لمزيد الفائدة جواب السؤال رقم (127742) .

والله أعلم .